

تحديد حرية الإبداع على ضوء محكماته

أ.مفتاح دليوح، أستاذ مساعد،

جامعة زيان عاشور بالجلفة

مقدمة:

يقتضي الحفاظ على المصالح العليا للمجتمع والنظام العام، وهما من المقاصد التي يتوخاها القانون عادة أن يتمكن أبناء المجتمع من التعبير الحر عن آرائهم، في شكل مؤسسات تسيروها الدولة أو تشرف على تنظيمها، أو بشكل فردي مشروع أيضا، سواء كان التعبير عن هذه الآراء في صيغة مباشرة أو في صيغة نشاطات إبداعية كالنوع الأدبي أو الإبداع التشكيلي أو السينمائي أو الموسيقي... ومن ذلك يتفرع من حرية التعبير وحرية الرأي حرية تختلف بعض الاختلاف عن طبيعة هاتين الحريتين، تلك هي حرية الإبداع، والتي لا تزال تبحث عن إرساء دعائمها في مجتمعنا الجزائري وفي مجتمعاتنا العربية بوجه عام، وقد ثارت حولها إشكالات قضائية متعددة في بعض الأقطار العربية، إضافة إلى المناقشات المثارة حول الإبداع الأدبي خاصة في مساسه — أو عدم ذلك — بالمقدسات وبالمصالح الجوهرية للمجتمع.

ولا تزال الأعمال الأدبية والفنية تثير كثيرا من التعليقات والردود بعضها ذو طابع نقدي فني وبعضها ذو طابع قانوني فقهي، وليس أدل على ذلك مما أثارته رواية أولاد خارتنا لنجيب محفوظ أو وليمة لأعشاب البحر لحيدر حيدر أو الرسوم المسيئة للنبي صلى الله عليه وسلم، وغير ذلك كثير جدا...

وقد كان من أهم المسائل المثارة أمام القضاء: ما هو الإطار القانوني لمفهوم حرية الإبداع، وإن كان لها من ضوابط قانونية؟ وذلك في غياب تنظيم تشريعي يحدد هذه المعالم ويفصل محتوى المادة 38 من الدستور، وهذا ما حاولت الاضطلاع به الاجتهادات القضائية بدء بما ورد في قرار تبرة الروائي الفرنسي فلوير ومرورا بالأحكام الصادرة في حق الروائي الإيرلندي جيمس جويس عن روايته يوليسيس وصولا إلى أحكام قضائية مصرية إثر محاكمات لأعمال أدبية لأدباء منهم الشاعر حلمي سالم عن قصيدته شرفة ليلي مراد، والروائي مجدي الشافعي عن رواية (مترو) ...

إن هذه المحاكمات كان لها أثر في وضع إشارات ومعالم في تأطير مفهوم حرية الإبداع يجعلها جديرة بالدراسة والتحليل، وذلك ما قصدنا إليه بتناول المحاور الآتية:

- 1 - موقع حرية الإبداع من الحريات الأساسية
- 2 - القضاء العربي يضع الضوابط الشرعية على حرية الإبداع
- 3 - القضاء العربي يضع الضوابط الشرعية على حرية الإبداع

1 - موقع حرية الإبداع من الحريات الأساسية

لم يكن اهتمام العالم المعاصر بالحريات الإنسانية وصدور التشريعات والتقنيات إضافة إلى الدساتير شيئا طارئا أو عارضا، ولكن للأمر جذورا تمثلت في صراع الأفراد ومواجهتهم للأنظمة الحاكمة ومؤسسات السلطة التنفيذية خلال قرون، أثرت تلك المجامع والمواجهات انتصارا إثر انتصار ثمّل في افتكاك الاعتراف بهذه الحقوق الفردية، والتّص عليها في الدساتير والتشريعات.

لكنّ هذه الحريّات لم تكن على قدر واحد من الأهميّة ثمّ من الوضوح والتّحديد ولذلك فإنّ من هذه الحريّات ما لم يحتج الإنسان الحديث إلى أيّ جهد لإثباته والاعتراف به، لأنّ النّظم والقوانين قد قامت عليه أصلا وأصبحت هي هيكل تشريعات المعاملات المدنية والجنائية ... وذلك مثل حرية التصرف في الملك والحقّ في إنشاء الأسرة وحرية التّنقّل والسّفر والإقامة ... الخ. وإن كان مجال هذه الحريّات يضيق أو يتّسع حسب الحضارات والشعوب ونوع الحكم ...

ومن هذه الحريّات ما لم يتمكن الإنسان من تحصيلها والاعتراف بها إلا بعد ثورات وتضحيات، وخاصة في العالم الغربي حيث كان الإنسان قبل عصور التنوير يستخدم في نظام الإقطاع قنا للأرض لا يستطيع أن يحصل حتى على حريته الشخصية ولا على أولاده إلا بعد أن يرضى ربّ الإقطاع الذي يوفر له الحماية والتي باسمها يسلبه معظم حرياته ... هذا إضافة إلى استبداد الملوك وآباء الكنيسة بالثروة وحقّ التشريع وتفسير النصوص الدينية والمدنية فكانت الحياة مغلقة ولا تنتظر إلا الثورة وهو ما حدث في فرنسا سنة 1789 منبثقا عنها إعلان حقوق الإنسان متضمّنا سبع عشرة (17) مادّة كان مصدرا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر عن الأمم المتحدة سنة 1948 وأصبح - وخاصة في العالم الغربي - دستورا عامّا للحريات التي تضمّنتها دساتير الدّول التي تبنت الديمقراطية في نظم الحكم لديها ولو شكلا.

ولقد بقيت هذه الحريّات منصوبا عليها في الدساتير، وتناول التشريع بعضها كالحرية في مجال العمل الصحفي، أو حرية العمل أو حرية التجارة ... ولكن كثيرا من هذه الحريّات بقيت كذلك مجرد مبادئ عامّة وكليات دستورية قد تثار حولها إشكالات يتصدّى لمعالجتها الفقهاء أو المفكرون ... ومن هذه الحريّات حريّات تفرّعت عن حريّات أشمل منها، من ذلك مثلا حرية التجارة عن

حرية العمل، حرية إنشاء الأحزاب وحرية الاجتماع، وحرية الإبداع عن حرية التعبير وحرية الرأي

...

وما يلاحظ أن هذه الحريات الفرعية لا تزال تحتاج إلى ضبط المفهوم وتحديد لمواصفاتها خاصة مع ما تثيره من قضايا أمام المحاكم ... ولا شك أن حرية الإبداع قد أثارت كثيرا من النقاش داخل أروقة المحاكم وعلى صدور الصحف وبين المفكرين ورجال القانون وقد بلغ الاختلاف حول حدودها خاصة حد التضاد ...

وقد كان لرجال القضاء والمحامين باع مشكور في تحليل مفهوم هذه الحرية بسبب تضيق نطاق هذه الحرية أو توسع المبدعين في الأخذ بها... كما أن تكاثر القضايا ذات الصلة بحرية الإبداع نجم ولا شك عن إحساس المبدعين بهذه الحرية وضرورتها لإنتاجهم لا سيما في عصر الانفتاح الإعلامي وعولمة المعلومات وفيضاتها عن طريق النشر الافتراضي في الانترنت، وهو ما صعب في المقابل إمكانية رقابتها وتقييدها ...

ولقد جابهت حرية الإبداع في التاريخ الحديث والمعاصر اتهامات كثيرة، وبسبب طبيعة الإبداع ذاته الذي يتأبى على التحديد والتقييد ويشترط له لزوما أن يكون متخلصا من كل تقييد أو توجيه محدد.

والمحاكمات النموذجية التي تعرض لها الإبداع أسفرت عن أحكام حاولت تفسير مهمة الإبداع والحدود التي يقف عندها ولا يتجاوزها.

وبسبب من ارتباط الحريات عموما وحرية الرأي والتعبير والإبداع خصوصا بنوع النظم الدستورية⁸⁷ واعتمادها أو تهميشها للمبادئ الديمقراطية، فإن الأحكام القضائية ستختلف تبعا لذلك ولذلك اتسمت الأحكام الصادرة في الدول الغربية في حق الإبداع الأدبي أو الفني باقترابها من التبريء، في حين اتجهت الأحكام الصادرة ضد المبدعين في الدول العربية إلى التجريم، ولذلك أسباب أخرى غير اتساع نطاق الديمقراطية أو ضيقه.

غير أن ما يهمني في هذا المقام أن نستعرض بعض هذه المحاكمات الشهيرة لنستخلص منها ما يمكن معه أن يفيد في وضع تعريف لحرية الإبداع والمدى الذي تنتهي عنده إجمالا، وذلك في غياب تعريفها وتحديددها في الدستور⁸⁸ أو التشريع، وحتى الفقه فإنه لا يثور لتحليل هذا النوع من الحريات

87 - حسن محمد هند، النظام القانوني لحرية التعبير، مصر، المجلة الكبرى : دار الكتب القانونية ط 2005، ص 16.

88 - تنص المادة 38 من الدستور الجزائري على أن "حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي مضمونة للمواطن"، أنظر

دستور 96، الجريدة الرسمية، ع 61 (ملحق) بتاريخ 03 جمادى II 1417 الموافق 16 / 10 / 96 .

إلا بعد أن تطرح أمام القضاء ويثير الفصل فيها إشكالات تستدعي الاجتهاد من القضاء والتعليق من خارجه.

2 - القضاء في الدول الغربية يؤسس لحرية الإبداع

ثمة مجموعة من القضايا تعلقت بأعمال أدبية وفنية في أوروبا خلال القرن الثامن عشر وأوائل العشرين، طرحت مشكلة حرية الإبداع ووجه التفريق بينها وبين الحرية الأم التي انبثقت منها : حرية التعبير والرأي.

ولعل من أشهر المحاكمات التي تعرّضت لها هذه الآثار الإبداعية : محاكمات الأعمال الآتية :
رواية مدام بوفاري لغوستاف فلوبير، وديوان أزهار الشر لبودلير، ورواية عوليس لجيمس جويس، أشعار الشاعر الروسي برودنسكي وستناول نتائج الأحكام روايتي مدام بوفاري وعوليس.

2 - 1 - محاكمة رواية مدام بوفاري لغوستاف فلوبير *

صدر الحكم على هذه الرواية في جلسة بتاريخ، 07 فبراير سنة 1857 وكان الحكم فيها سابقة قضائية لما تلاها من قضايا مشاهمة. وقد تقدّم النيابة العامة ضدّ السيّد ليون لوران بيشا مدير صحيفة " مجلّة باريس " والطابع أوغيست ألكسيس بيليه، والكاتب غوستاف فلوبير، بتهمة ارتكاب جرائم (الإساءة إلى الأخلاق العامّة والدينية والمواضعات الحميدة). وذلك بتصوير سقوط

* تلخص أحداث رواية مدام بوفاري في أن شارل بوفاري كان تلميذا ثقيلا قدم من الريف وكان ضحكة زملائه بالمدرسة. غير أنه واصل دراسته بعد ما أضع سنين طويلة في شبابه حتى توصل إلى تحصيل شهادة في الطب أصبح على إثرها طبيبا في الأرياف، ثم تزوج أرملة تكبره سنا رجت أمه أن يرث منها لكنه لم يرث شيئا... وكان قد نجح في معالجة أحد الفلاحين من كسر، وكانت ابنته إيما قد فتنّت بالطبيب في الوهلات الأولى ولم تتردد لتقبل به زوجها، على أن هذا الزواج لم يسر بها إلا إلى رتبة وملل، وقد تكشف لها بعد عن ثقل مزاج الطبيب وبلاهة وبرودة... وأخذها الطبيب إلى حفلة كبيرة يقيمها مالك قصر فويسار وهنا تتطلع إلى الحياة التي كانت تطمح إليها وتصاب بالضجر من زوجها الذي ينتقل إلى بلدة يونفيل ليقم فيها كسرية عن زوجته، وهناك تعرف على أحد أثرياء المنطقة الذي يغويها حتى لا تستطيع الابتعاد عنه وكانت تسعى إليه في ضيعته أو يأتيها في الحديقة ليلا في غفلة من زوجها، حتى تطلب منه الفرار معه، لكنه يتخلص منها بأن يسافر في اليوم الذي يتواعدان فيه على الهرب، وهكذا تسقط فريسة جها الآثم مريضة ولا تكاد تعافى حتى يرجع صديقها القديم ليون الذي تبدأ معه بدوره رحلة إغواء ثانية وتمارس معه خيانة زوجها، الذي لم يكن يدري أنها كانت تستدين وتوقع على كسبيالات لاذن حاملها وحصلت من زوجها على توكيل عام لإدارة الثروة المشتركة، وعند حلول أجل الدّفع لم تستطع فتم الحجر على ممتلكات زوجها وبدأت هي تطلب المال بذلة، ولما لم تحصل على شيء وضاعت بها كل السبل انتحرت بتناول السم...

البطلة في خيانة زوجها والزنا مع عاشقيها وتصوير مشاهد مع لقائها معهما، كما أن الكاتب كان متحاملاً على رجال الدين ومزرياً بالقيم الكاثوليكية في شخص القس...⁸⁹

غير أن المحكمة بعد مرافعة مطوّلة وبارعة من وكيل المتّهم الكاتب فلوبيير أصدرت حكماً جاء فيه ما يلي :

"...وحيث أن الكتاب الذي ألفه فلوبيير كتاب يلوّح أنّه قد عمل فيه بجدّ ولزمن طويل من الناحية الأدبية ومن ناحية دراسة الشخصيات حتى أن الفقرات التي انتقاهما قرار الإحالة - مهما تكن معيبة - إلا أنّها قليلة العدد إذا قورنت بطول الكتاب، وهذه الفقرات سواء من ناحية الأفكار التي تعرضها أو الأوضاع التي تصورها تدخل في مجموع الشخصيات التي أراد المؤلف تصويرها مع المبالغة ومع صبغها بواقعية مبتذلة ...

وحيث أن غوستاف فلوبيير يعلن احترامه للمواضعات الحميدة وكلّ ما يتصل بالأخلاق العامّة، وكان لا يلوّح أنّ كتابه قد كتب كبعض الكتب الأخرى لهدف واحد هو إشباع الشّهوات الحسّية وروح الإباحية ... وكان خطأه فقط هو إغفاله أحياناً للقواعد التي لا يجوز أن يتخطاها قط أيّ كاتب يحترم نفسه ... وفي هذه الظروف وحيث أنّه لم يثبت الثبوت الكافي أن يبشّه وغوستاف فلوبيير وببليّه قد ارتكبوا الجرائم المنسوبة إليهم. فإنّ المحكمة تبرئهم من الاتهام وتسرحهم بدون مصاريف " ⁹⁰.

إنّ هذا الحكم الجريء في تلك الفترة رغم تبرئته الرّوائي المبدع فلوبيير قد غلب قرينة البراءة، وبدا كأنّه لم يجد أدلّة كافية لإدانة المتّهم فحكم بما اقتضته ضرورة العدالة، لكنّ الحكم في نفسه اعتبر أنّ هناك بعض الخروج عن وظيفة الأدب والإبداع عموماً، خروجاً لم يمتدّ من إثبات الإدانة، وهذه الوظيفة أثبتتها الحكم في حيثياته بما يشير إلى تحديد للإبداع المشروع والحميّ وذلك بالتّص على ما يأتي :

"وحيث أن الكتاب المحال على المحكمة يستحقّ - لعدّة اعتبارات - لوما قاسياً لأنّ مهمّة الأدب يجب أن تكون تزيين النّفس، والتّرويح عنها لرفع الذّكاء وتطهير الأخلاق أكثر من إثارة الاشتزاز من الرّذيلة في تقديم لوحات للفوضى التي يمكن أن توجد في المجتمع ..."⁹¹.

⁸⁹ - أنظر : غوستاف فلوبيير ، مدام بوفاري، ترجمة د / محمّد مندور، بيروت : دار الآداب، ملحقة بوقائع المحاكمة ونصّ الحكم.

⁹⁰ - المرجع السّابق، ص ص 474، 475.

⁹¹ - المرجع السّابق، ص 474.

إن هذا الحكم يتعدى الجانب القانوني ويدخل صلب النقد الأدبي، ويتضح لنا قصور هذه الحثية في تحييد الأدب والإبداع بوجه عام عن أن يكون من مهمته أن يصور الرذائل الاجتماعية والانحطاط الأخلاقي لكي يقبّحه ويشّعه، ويرى الأفضل اقتصاره على الجانب الإيجابي من "تزيين النفس والترويح عنها... وتطهير الأخلاق..." وفي الحقيقة منذ صدور هذه الرواية قد نحت بالأدب في اتجاه غير الذي كان يقدره القضاة يومها إذ اتجهت إلى التأسيس للواقعية في الأدب وهدم المذهب الرومانسي، وبالتالي اتجه الإبداع إلى التعبير عن الواقع بكل سلبياته مما قد يتعارض مع بعض القيم الاجتماعية أو الرؤية السكونية للمجتمع، وبالتالي يطالب المبدع بتوسيع أكبر لحرية التعبير والإبداع. وكان على القاضي خدمة لهذه الفكرة أن يستعين بخبرة الخبراء (نقاد الأدب) ليوازن حكمه أكثر وهذا ما فعله القاضي الذي طرحت أمامه قضية رواية يوليسيس لجيمس جويس.

2 - 2 - محاكمة رواية يوليسيس لجيمس جويس *

كتب جويس وهو روائي إيرلندي روايته الشهيرة يوليسيس (عوليس) بأسلوب مبتدع قائم على تيار الوعي المتصل بطريق المونولوج، وطرح أبطاله مشكلاتهم ومعاناتهم الخبيثة في أغوار اللاوعي إلى السطح بحيث بنى عليها الكاتب أحداث روايته وكان فيها تداعٍ لصور البطلة ماريون بلوم وغيرها أفرزت صوراً جنسية مما يعتمل في أذهان الشخصيات... ولذلك تعرضت لحملة من الجمعيات الأخلاقية وأوقفت عن نشرها المتسلسل سنة 1920، وفي فيفري 1921 حرّكت النيابة العامة دعوى ضدّ مرغريت، واندرسون جين صاحبت مجلة *The little review* لنشرها أجزاء من الرواية التي اعتبرتها داعرة، ونظرت القضية في محكمة الدرجة الأولى بنيويورك وقضت المحكمة بمصادرة ما تمّ نشره، وإيقاف النشر وتغريم الناشرتين مئة دولار.

غير أن الادعاء العام في الولايات المتحدة بعد ذلك بأكثر من عشر سنوات رفع دعوى ضدّ دار راندوم لاستيرادها نسخة من الرواية حيث أنّ هذه الدار قد رفعت دعوى ضدّ الحكومة للإفراج

* تتحدث هذه الرواية عن أحداث يوم واحد هو يوم 16 جوان 1904 في مدينة دبلن وهو يوم عادي في حياة ثلاثة أشخاص ستيفن ولبوبولد وزوجته مولّي، بحيث يذفن في الصباح شخص وتكون امرأة في المساء زوجها ويولد طفل في منتصف الليل، وتمضي الحياة في دبلن عادية عارضا المؤلف شخوصه في منلجة خاصة لكل منهم، وبها يحدد معالم شخصيته وعلاقاته بالآخرين، تعتبر المناجاة أو المونولوج الداخلي هو أهم ما استحدثه جويس في مجال الرواية وبها رسم الأحداث لا بالسرود. وتكون الأحداث مشاهد موازية أو رمزية لأحداث الأوديسة الشهيرة... (انظر سهيل بشروني، جيمس جويس، بيروت: دار الآفاق، ط1، 1982، ص61 وما بعدها).

عن الرواية التي صادرتها. وناقشت محكمة جنوب نيويورك الرواية وأصدرت حكمها بالإفراج عن الرواية وتبرئة كاتبها من تهمة نشر منشورات إباحية وأدب داعر، أي أنها غير مكتوبة بهدف استغلال الفجور⁹². وجاء في حيثيات الحكم على لسان القاضي جون ولذي :

"... إذا ادّعينا أن كتابا كان فاحشا فاجرا فإنه يجب علينا أولا أن نتأكد من أن الهدف الذي من أجله كتب هو حسبما يطلق عليه أدب خليع مكشوف إباحي، بمعنى أنه مكتوب بهدف استغلال الفجور... لكن في عوليس - وبالرغم من صراحتها غير العادية - لم نتبين خبثا شهوانيا ومن ثمّ نجزم بأنها ليست من الأدب المكشوف... وبالرغم أنها تحتوي على كلمات تعتبر - كما سبق وأشرنا - من الكلمات القذرة فإننا لم نجد فيها أي شيء يمكننا أن نقرر أنه قذر من أجل القذارة، فكل كلمة في الكتاب تسهم - كقطعة من الفسيفساء - في النسيج العام للصورة التي يحاول جوليس تقديمها للقارئ..."⁹³.

ومما يلفت النظر في حكم القاضي أنه اعتمد معيارا موضوعيا للحكم على الاعتداء على الآداب العامة فعرف كلمة (فاجرا) أو (داعرا) تعريفها الوارد في المحاكم وهو : " ينحو نحو تحريك الدوافع الجنسية أو يؤدي إلى أفكار وانفعالات شهوانية " وأنه لجأ في التعرف على ذلك إلى أهل الخبرة في هذا المجال فطلب رأي أدبيين كلاً على حدة فاتفق رأيهما على أن الرواية لا تهدف إلى الإباحية.

وبذلك انتهى الحكم الابتدائي إلى نفي تهمة الاعتداء على الأخلاق والآداب العامة عن الرواية والسماح باستيرادها للولايات المتحدة، ولم تنجح دعوى الاستئناف المرفوعة في أغسطس 1934 في تغيير الحكم الابتدائي.

3- القضاء العربي يضع الضوابط الشرعية على حرية الإبداع :

3-1 - نظرة تاريخية:

نشير بداية إلى أن الإبداع في الأدب العربي خاصة قد عرف منذ العصر الجاهلي حرية لم يعرفها الأدب الغربي بعد سيطرة الكنيسة، ولقد أنشد كعب بن زهير قصيدته في مدح النبي صلى الله عليه وسلم بادئا إياها بالغزل وذكر محاسن محبوبته سعاد وكان منها :

⁹² - للاطلاع تفصيلا على ملابسات حيز الرواية و تحريك الدعوى العمومية ضدها ونص الحكم أنظر طه محمود طه،

(اغتناب عوليس : النشر، المصادرة، الإفراج) أخبار الأدب، عدد 406، 22 أبريل 2001، ص ص 18 - 21.

⁹³ - المرجع السابق، ص 21.

هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة لا يشتكي قصر منها ولا طول⁹⁴

فلم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم بل أعجب بالقصيدة وخلع عليه برده.

كما سمع الخلفاء والصحابة كثيرا من شعر الغزل المالح، وانتشرت دواوين كثيرة وكتب مليئة بصور المجرمون والفسق وأحيانا في تصوير فاضح مثل ديوان أبي نواس، والأغاني، وألف ليلة وليلة... ولم يطارد أصحابها ولا قدموا لمحاكمة، ومثل ذلك ما كان يحدث من مهاجمة تطال أحيانا الأمراء والقواد، إلا أن التصريح بالخروج عن العقيدة ونشر الزندقة مما يكون أقرب إلى حرية الرأي منه إلى حرية الإبداع كان يعرض صاحبه أحيانا لتوقيع حد الردة وهو القتل.

3-2- الاتجاه إلى التشديد على حرية الإبداع:

وهذا ما برز في العقود المتأخرة حيث شهدت عددا من محاكمات أرباب الإبداع الأدبي وكثيرا ما تم حجز العمل الفني وتجريم صاحبه، وهذا يبدو مفارقا لاجتهادات القضاء الأوروبي في عمومته، ولعل قسوة الأحكام في العالم العربي ترجع إلى أسباب أهمها :

1 - أن فكرة النظام العام في الدول العربية هي أصلب منها في الدول الغربية والآداب العامة أشد ثباتا وتماسكا واشتباكا باستقرار المجتمع.

2 - أن التحرر الإبداعي كان أكثر جرأة وخاصة تجاه مسائل العقيدة فالحكم على مصادرة عمل حيدر حيدر (وليمة لأعشاب البحر) أو مجلة إبداع بسبب قصيدة لحلمي سالم كان مبررا بالتشبيه المباشر للذات الإلهية (وهو أمر قد يقبل في الغرب لكنه لا يستساغ في البلاد الإسلامية) فالشاعر حلمي سالم مثلا يقول :

في الماضي كان الله

يظهر لي حين تغيب الشمس

في هيئة بستاني

يتحوّل في الأفق الوردي

ويرشّ الماء على الدنيا الخضراء⁹⁵

⁹⁴ - ابن هشام، السيرة النبوية، ج 4، بيروت : دار إحياء التراث العربي، دون تاريخ، ص 147.

⁹⁵ - حسن طلب، (حتى لا يعود فقهاء المصادرة هراواتهم الغليظة) أخبار الأدب، ع 718 ليوم 15 / 04 / 2007، ص 34 .

ولا شكَّ أنَّ النَّصَّ يحوي تشبيها وتجسيما للذَّات الإلهية وحلولا كان للشاعر أن يستغني عنه ويتصرّف بما أوتي من أدوات بلاغية وبيانية في بلوغ المعنى المراد، وهناك أشعار أفطع تمسّ الذَّات الإلهية، وتأويلها لإخراجها إلى معنى بعيد عن حرفية النَّصِّ شيء صعب، وفيه تكلف كبير، يتلاشى معه السِّياق ذاته.

والحقَّ أنَّ المبدعين في المجال السِّينمائي والأدبي كانوا يشكون من تسييح ميادين السِّياسة والجنس والدين ويسمونها الثالث الحرّم. وقد هاجموا في كثير من الصّحف والتّصريحات تلغيم هذه الميادين ودعوا إلى حلّ أجهزة الرّقابة وفتح الإبداع على مصراعيه ... وكانت هذه الأفكار محور الدِّفاع في قضايا اعتداء الإبداع على الآداب كما في قضية رواية مترو.

3-3- قضية (مترو *) نموذجاً لمحاكمة الإبداع الأدبي في مصر:

يتميّز النظام القضائي في مصر بوجود (دعوى الحسبة) وهي دعوى ترفع بالتّقدّم إلى القاضي بالدّعوى والشّهادة لديه (أو باستعداء إلى المحتسب) أو إلى (المظالم) : تبليغ النّياحة العامّة وهي كما يتضح من أصول النظام الإسلامي⁹⁶ وتتيح لأيّ مواطن استعداء النّياحة العامّة، والوقوف خصماً للمبدعين بخرق النظام العام أو الآداب العامّة ... دون أن يطلب المدّعي حقّاً لنفسه، كما يتميّز هذا النظام بوجود شرطة الآداب. وهي التي ضبّطت مئات النّسخ من رواية مترو وأيد رئيس محكمة جنوب القاهرة الضبط وأمر بمصادرة الرّواية، وإحالة الكاتب والنّاشر للمحاكمة بتهمة صنع وحيازة مطبوعات منافية للآداب العامّة قصد الاتّجار والتّوزيع⁹⁷. وذلك في أبريل 2008 ثمّ تأيّد الحكم بموجب قرار صادر في 03 / 02 / 2010 وغرّم مؤلّف الرّواية مجدي الشّافعي وناشرها 5 آلاف جنيه على كلّ منهما إضافة إلى مصادرة الرّواية.

3-4- مناقشة نتائج الحكم وآراء المبدعين:

* تلخص رواية ميتر و كما ورد في عريضة الدِّفاع في وصول شابّ متخصص في البرمجيات إلى حافة الإفلاس بسبب نظام السّوق القائم على المنافسة غير المتكافئة بين رجال الأعمال أصحاب رؤوس الأموال الضخمة وبين المنتجين الصّغار ويقرّر الشّاب بمساهمة صديق له سرقة 05 ملايين دولار من بنك بوسط القاهرة ويخفيانه في محطّة مترو، وتوجد مع البطل (حبيبته) فيحاولان الخروج من المحطّة في إشارة إلى الخروج من التّفق الذي يحاصر المصريين اجتماعيا وسياسيا ملقيا أي المؤلّف الضّوء على عدد من المظاهر السِّياسية والاجتماعية، كالفساد الاقتصادي والإداري ونهب الثروة القومية وقمع الحريّات عن طريق بلطجية الحزب الحاكم ... (أنظر في ملابسات القضية ودفاع المتّهم ، موقع قضايا على الأنترنت qadaya.net/node/2928).

⁹⁶ - سليم العوا، الحقّ في التعبير، القاهرة : دار الشّروق، ط 2 ، 2003، ص 19.

⁹⁷ - أنظر، موقع قضايا ، مرجع سابق.

والواضح من متن الرواية أنّ التّهمة الموجهة للكاتب لم تكن مجرد الإساءة إلى الآداب العامّة لأننا أشرنا إلى أن السيّاق العامّ هو الذي يحكم على الرواية، وعليه اعتمد القاضي الأمريكي ولذي في الحكم على (عوليس)، وكذا القاضي دي بارل الذي برأ فلوير، ولكنّ الرواية استعدت عليها السّلطة التّنفيذية بالإشارة إلى انغلاق السّاحة السّياسية والإشارة إلى جبرية الحزب الحاكم ... ولكنّ ما يهمنا هو أن نستفيد من دفاع المتّهم الذي ردّد حجج المبدعين في وجوب إطلاق حرّية الإبداع، واستند في ذلك إلى ما يلي :

- أن العمل الإبداعي ليس بالضرورة أن يكون مقبولا من كل فئات المجتمع، بل تكفل له الحماية القانونية على الرغم من رفض بعض فئات المجتمع لشكل ما من أشكال الإبداع، وذلك لأن حرية الإبداع من الحريات غير القابلة للتنظيم التشريعي.
- أن النصوص القانونية التي يستند إليها الاتهام وخاصة من قانون العقوبات تتعارض حتى مع مواد الدستور التي تحمي هذه الحرية (المادة 38 من الدستور الجزائري، المادة 49 من الدستور المصري مثلا)⁹⁸.

والحقيقة أن القول بأن حرية الإبداع من الحريات غير القابلة لأي تنظيم تشريعي قول بعيد عن الحقيقة الواقعة، ذلك أن معظم الحريات التي خضعت للتقنين التشريعي كانت من قبل مبادئ دستورية غير مفصلة قانونيا لعدم الحاجة إلى تشريع تطبيقي لها حتى دعت الحاجة إلى تفصيلها وتحليلها نظرا لما أثارته من مشكلات في الفهم والتطبيق ومثال ذلك حرية الإعلام، وحرية العقيدة ...

والأمر نفسه ينطبق على حرية الإبداع. فحيث أنّها أثارت جملة من القضايا خاصة في الحدود التي تقف عندها وجب بيان هذه الحدود، كما أن المنطق القانوني يقول أنه لا يمكن أن تكون هناك حرية في فعل أي شيء على الإطلاق .

أما القول أن النصوص في قانون العقوبات⁹⁹ تحد من حرية الإبداع في حين يحمي الدستور هذه الحرية وبالتالي فإن النصوص العقابية غير دستورية، أن هذا القول يحيلنا إلى ما سبق التدليل عليه من أن أي حرية تثير نزاعات أمام القضاء تحتاج إلى قوانين تبين كيفية تطبيقها وتحديداتها وهذا النص العقابي إنّما هو نص تنظيمي للمادة الدستورية.

⁹⁸ - المرجع السابق في الموضوع نفسه.

⁹⁹ - انظر الأمر 66 - 156 المؤرخ في 18 صفر 1386 هـ الموافق 8 / 6 / 1966 المعدل والمتمم ، المادة : 333

وبالمقابل فإن التضييق على حرية الإبداع بمجموعة من القيود أو سوق المبدعين بين الحين والحين إلى ساحات المحاكم بسبب من عبارات تحتل تأويلات مختلفة أو بسبب شبهة يمكن التغاضي عنها دون أن نترك هامشا لبعض الأخطاء والتجاوزات التي لا يفتن إليها إلا قلة في المجتمع سوف يخلق هاجس المطاردة والرقابة لدى المبدع ويخفض طاقته الإبداعية، والخوف أعدى أعداء الإبداع وهذا هو رأي أحد كبار رجال القضاء المصري وهو المستشار طارق البشري¹⁰⁰.

خاتمة:

إن المناقشات القضائية التي يتسبب فيها دفع أشكال الإبداع إلى المحاكمة قد نبهت إلى خطورة الإبداع في توجيه الرأي العام سلبا أو إيجابا، كما نبهت إلى أهمية وضع تعريف للإبداع وبعض متعلقاته، حتى تكون اصطلاحات فاصلة الدلالة لا يتأرجح التأويل فيها يمينا وشمالا ...

وإذا لم يكن من مهمة التشريعات أن تضع تعاريف لأغلب الاصطلاحات القانونية، إلا أنه إذا احتدم الاختلاف حول أحدها وجب تحديد خطوطه العامة، إذا لم يكن الفقه قد استقر على تعريف مجمع عليه أو موافق عليه من الأغلبية ...

كما أن القضاء من جهة أخرى لم يؤثر عنه تحديد مفهوم لحرية الإبداع، ولكنه كان يعمل في إطار مفهوم يستخلص من الأحكام الصادرة في المجال، وهذا يجعلنا نقول استنتاجا: إن حرية الإبداع فرع من حرية التعبير وتعني تمكين المبدع من إطلاق مواهبه وملكاته الإبداعية في مختلف مجالات الإبداع الأدبي والفني التشكيلي والموسيقي والسينمائي والتقني بأنواعه بما لا يصادم النظام العام وحقوق وحريات الآخرين.

¹⁰⁰ - علاء عزمي (الدفاع عن الإسلام ومقدساته يأتي بمزيد من الحرية) أخبار الأدب، ع 661 ليوم 12 مارس 2006، ص 10.

وعلى القاضي أن يعمل ما استطاع إلى ذلك سبيلا قرينة البراءة ويستخدم التأويل لصالح المتهم
كما تقضي بذلك مبادئ القضاء العامة، فإن ذلك داع إلى استقرار أكبر للمجتمع وأكثر طمأنينة
لأهل الإبداع الذي لا يتجدد الذوق والفكر الجمعي ولا الثقافة الإنسانية إلا من خلاله وبحرية
كافية.